

مستقبل المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في كل من لبنان والعراق

د. فادي جمعة

الجامعة العربية الأمريكية – فلسطين

Fadi.jumaa@aaup.edu

ملخص

لبنان والعراق من بين الدول التي تصدرت المشهد في الموجة الثانية من ثورات الربيع العربي، حيث شهدت هذه البلدان انتفاضة لم تشهدها من قبل، فخرج المتظاهرون والذين كانت غالبيتهم من الشباب احتجاجاً على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وغياب حقهم بالمشاركة السياسية والفساد الذي تعاني منه مؤسسات تلك الدول وأسباب أخرى متعلقة بما بسوء الأداء الحكومي أو تردي البنية التحتية، وقد نجحت هذه الاحتجاجات في بادئ الأمر أن تخلع ثوب الانقسامات الجهوية والاجتماعية وتتخطى الطائفية والمحاصصة السياسية التي تشكل الأساس الذي يحدد شكل نظام الحكم في البلدين.

أظهرت هذه الثورات في كل من لبنان والعراق أدواراً متقدمة لمنظمات المجتمع المدني، والتي يتمثل دورها الرئيس بالأصل في تنظيم مشاركة الناس في تقرير مصائرهم وتفعيلها، والارتقاء بواقع المجتمعات من خلال الارتقاء بمؤسساتها. ومن المهام الرئيسية لهذه المنظمات مواجهة السياسات التي تؤثر في معيشة الأفراد وتزيد من إفقارهم، كما تهدف إلى نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات الفاعلة، وجذب المواطنين إلى ساحة الفعل التاريخي، وجعلهم شركاء حقيقيين في تحقيق التحولات الكبرى، حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة. (ماضي، ٢٠١١) وحيث إن منظمات المجتمع المدني هي من مظاهر العمل الديمقراطي في أي مجتمع، فهي تُعنى برأي الشعب، وعادة ما تميل الشعوب إلى تغليب السلم على الحرب، والاستقرار على الفوضى، والديمقراطية على الشمولية، ولذلك تظهر علاقة وطيدة بين هذه المنظمات ومفهوم التحول الديمقراطي في أي دولة.

تكمن مشكلة الدراسة في أن منظمات المجتمع المدني في كل من لبنان والعراق لم تلعب دورًا أساسيًا وواضحًا في تدعيم التحول الديمقراطي وتداول السلطة، وذلك على خلاف ما قدمته التجارب التاريخية العالمية من أدوار بارزة وطلّيعية لمنظمات المجتمع المدني في ارساء قواعد الديمقراطية، بل بعكس ذلك، نجد أن تلك المنظمات تأثرت تأثيرًا سلبيًا بالعديد من القضايا والإشكاليات التي تضرب الساحة اللبنانية والعراقية، وبدل من أن تأخذ على عاتقها عملية التغيير للأفضل، تغير دورها وممارستها في زوايا متعددة أدورًا سلبية.

تنطلق الدراسة من السؤال المحوري التالي: ما هي العوامل والمتغيرات التي حدثت من قيام منظمات المجتمع المدني في لبنان والعراق من القيام بدورها المأمول في عملية التحول الديمقراطي، خاصة في ظل اندلاع الموجة الثانية من موجات ثورات الربيع العربي؟

تتبنى الدراسة فرضيتان أساسيتان: الفرضية الأولى مفادها أن الجماهير المشاركة في الموجة الثانية من ثورات الربيع العربي في كل من لبنان والعراق استطاعوا في بداية اندلاع الثورة تجاوز القيود الطائفية وخرجوا عن توصيات زعماء وممثلي الطوائف الدينية وأظهروا هويتهم الوطنية، إلا أن النخب الحاكمة في كلا البلدين استطاعت استغلال وتأجيج الطائفية للحفاظ على فرصها في البقاء في الحكم من خلال الاستناد على نموذج الديمقراطية التوافقية الذي لا يوفر حلولاً سياسية للخروج من الأزمات بل أنه يوفر قرارات توافقية مؤقتة بين ممثلين الطوائف.

الفرضة الثانية مفادها أن منظمات المجتمع المدني في كل من لبنان والعراق لم تقم بالدور المأمول منها في عملية التحول الديمقراطي، ولم يتم استثمار جهود فاعلي منظمات المجتمع المدني في الثورات الشعبية، وذلك بسبب سياسة الاحتواء التي اتبعتها زعماء وممثلي الطوائف الدينية والأحزاب والتنظيمات السياسية التي يحكمها مراجع طائفية، لمنظمات المجتمع المدني، بل جعلت منه أداة لزيادة الصراع الطائفي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التحول الديمقراطي، الربيع العربي

Summary

Lebanon and Iraq were among the countries that led the scene in the second wave of the Arab Spring, witnessing unprecedented uprisings driven mainly by the youth protesting against deteriorating social and economic conditions, political marginalization, and rampant corruption plaguing their institutions. These protests initially transcended regional, social, and sectarian divides, challenging the political status quo in both countries.

These revolutions showcased the significant roles of civil society organizations in organizing people's participation in shaping their destinies, improving societal conditions, and confronting policies that exacerbate poverty and inequality. However, these organizations in Lebanon and Iraq failed to play a decisive and clear role in supporting democratic transition and power-sharing, contrary to the prominent and pioneering roles that civil society organizations have historically played worldwide in laying the foundations of democracy. Instead, these organizations were negatively influenced by numerous issues and challenges afflicting the Lebanese and Iraqi arenas, shifting their roles into negative spheres.

The study aims to understand the factors hindering the expected role of civil society organizations in Lebanon and Iraq in the democratic transition process, especially amidst the second wave of the Arab Spring revolutions. It proposes two main hypotheses:

The first hypothesis suggests that while the initial phase of the revolution saw a unified national identity among protesters, sectarian elites managed to exploit and exacerbate sectarian divisions to maintain their grip on power, using consociational democracy to perpetuate temporary consensus among sectarian representatives.

The second hypothesis argues that civil society organizations in both countries failed to fulfill their potential in supporting democratic transition due to containment policies by sectarian leaders, political parties, and religious organizations governed by sectarian authorities, turning these organizations into tools for sectarian conflict rather than catalysts for positive change.

Keywords: Civil Society, Democratic Transition, Arab Spring

مقدمة

شهدت العديد من الدول العربية مع نهاية العام ٢٠١٨ عدة موجات من الاحتجاجات التي أعادت الحياة إلى ثورات الربيع العربي، بعد حالة من الركود والتراجع عن الخروج والتظاهر ضد أنظمة الحكم العربية بسبب خشية الكثير من الشعوب من تكرار تجارب بعض الثورات المماثلة والوصول ببلدانهم إلى ما آلت إليه الثورات في كل من سوريا وليبيا واليمن من صراعات واقتتال وحروب داخلية، أو بسبب تراجع ثقة البعض بنتائج الهبات الجماهيرية خاصة بعد مشاهدة ثورات مضادة تفترس شعوبها وترد البلاد وساكنيها لأسوأ مما كانت عليه.

موجة الربيع العربي الثانية اندلعت في ميادين جديدة وحملت مضامين وملامح مختلفة عن سابقتها، وكان واضحاً على نخبها وعي دروس ثورة ٢٠١١، فلم يكن شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" مقتنعاً وكافياً لهم ولا يغريهم عزل رئيس أو تغيير مسؤول أو ضرب موعد مع انتخابات رئاسية، بل كانت حاضرة مطالب إزالة المنظومة الحاكمة كاملة وإنجاز تغيير حقيقي عبر مظاهرات واحتجاجات سلمية بإصرار من المحتجين على تقويت الفرصة على الأنظمة الحاكمة في استخدام القوة ضدهم وأخذهم إلى صراع مسلح ستكون الغلبة فيه للأجهزة الأمنية، وبالتالي إجهاض أهداف المحتجين.

لبنان والعراق من بين الدول التي تصدرت المشهد في الموجة الثانية من ثورات الربيع العربي، حيث شهدت هذه البلدان انتفاضة لم تشهدها من قبل، فخرج المتظاهرون والذين كانت غالبيتهم من الشباب احتجاجاً على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وغياب حقهم بالمشاركة السياسية والفساد الذي تعاني منه مؤسسات تلك الدول وأسباب أخرى متعلقة بما بسوء الأداء الحكومي أو تردي البنية التحتية، وقد نجحت هذه الاحتجاجات في بادئ الأمر أن تخلع ثوب الانقسامات الجهوية والاجتماعية وتتخطى الطائفية والمحاصصة السياسية التي تشكل الأساس الذي يحدد شكل نظام الحكم في البلدين.

كانت مطالب الثوار واضحة ففي لبنان طالب المشاركون في ثورة "١٧ تشرين" بانتخابات نيابية مبكرة، واستعادة الأموال المنهوبة، ومحاسبة الفاسدين، ورحيل كل مكونات الطبقة الحاكمة التي يتهمونها بالفساد والافتقار للكفاءة، وأن يتم إسقاط النظام اللبناني القائم على أساس المحاصصة والزبائنية، وإسقاط النظام الطائفي

من أجل إرساء نظام مدني علماني يهتم بإعطاء الحقوق الفردية للمواطن قبل حقوق الطائفة، وتكون فيه علاقة المواطن مباشرة مع الدولة لا من خلال وسيط، وأخيراً إسقاط نظام الاقتصاد الريعي الذي أوصل البلد إلى أزمة مالية يشكو منها اللبنانيون.

في العراق لم تكن مطالب المشاركين في "ثورة تشرين" تختلف كثيراً عن مطالب ثوار لبنان، فالشباب العراقي الذي سئم من الحال الذي وصلت إليه بلاده من فقر وفساد وتردي الخدمات المعيشية، قرر إطلاق دعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي للنزول إلى الميادين، فاستجاب الكثير من الشباب العراقيون لهذه الدعوات الإلكترونية ونزلوا إلى الشوارع واجتمعت أصواتهم لتعلو نحو سماء نصب التحرير للمطالبة لأول مرة بإسقاط الطبقة الحاكمة بكل مكوناتها، وإقرار قوانين تتعلق بالانتخابات والأحزاب وحمل السلاح، وإنهاء نظام المحاصصة وتعديل الدستور.

أظهرت هذه الثورات في كل من لبنان والعراق أدواراً متقدمة لمنظمات المجتمع المدني، والتي يتمثل دورها الرئيس بالأصل في تنظيم مشاركة الناس في تقرير مصائرهم وتفعيلها، والارتقاء بواقع المجتمعات من خلال الارتقاء بمؤسساته. ومن المهام الرئيسية لهذه المنظمات مواجهة السياسات التي تؤثر في معيشة الأفراد وتزيد من إفقارهم، كما تهدف إلى نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات الفاعلة، وجذب المواطنين إلى ساحة الفعل التاريخي، وجعلهم شركاء حقيقيين في تحقيق التحولات الكبرى، حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة. (ماضي، ٢٠١١) وحيث إن منظمات المجتمع المدني هي من مظاهر العمل الديمقراطي في أي مجتمع، فهي تُعنى برأي الشعب، وعادة ما تميل الشعوب إلى تغليب السلم على الحرب، والاستقرار على الفوضى، والديمقراطية على الشمولية، ولذلك تظهر علاقة وطيدة بين هذه المنظمات ومفهوم التحول الديمقراطي في أي دولة.

مصطلح منظمات المجتمع المدني وافد على الوطن العربي، فهو وليد عدة أحداث متسلسلة حدثت في الدول الغربية، لذلك اختلفت المواقف منه، فهناك من تشجع له، ورأى فيه حلاً للعديد من الإشكاليات والقضايا، وانطلق بتبرير موقفه من أن التطور الطبيعي للمجتمعات العربية يتوجب ظهور مؤسسات وتنظيمات غير سياسية وغير حكومية تمارس نشاطات تكمل دور الدولة، وتعطي فرصة للمواطنين للاشتراك بالحكم، ومنهم

من ناصبه العداء، ورأى فيه أداة سيطرة غربية جديدة على العالم العربي، ووسيلة لنشر الثقافات المرفوضة والمستهجنة، خاصة أن أساس الدعوة للمجتمع المدني جاء من مؤسسات وهيئات ودول أجنبية. (أهرنبرغ، ٢٠٠٨)

ورغم كل ما تعانیه منظمات المجتمع المدني، في الحالة العربية بشكل عام وفي لبنان والعراق تحديداً، من ظروف استثنائية، ومعوقات وعقبات داخلية وخارجية، إلا أن أثرها واضح في الحركات الأخيرة التي شهدتها تلك البلدان، فقد قدمت لشعوبها خدمات لا يستهان بها في كافة المجالات الاجتماعية منها والاقتصادية والثقافية وغير ذلك.

مشكلة الدراسة:

ثورات الربيع العربي بموجتها الأولى جاءت حصيلة تراكم مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كاهل المواطن في بعض المجتمعات العربية، وتمثلت هذه العوامل في انتشار الفقر وتردي الأوضاع المعيشية وتنامي الفساد من قبل النخب الحاكمة وغياب الديمقراطية وتداول السلطة وغياب القوانين الناظمة للحكم. وكانت مطالب الثوار في الموجة الثانية من ثورات الربيع العربي عامة وفي كل من لبنان والعراق تحديداً تتمثل في تغيير الأنظمة الحاكمة والمطالبة بتعديل دستوري يلغي التوزيع الطائفي للسلطات، خاصة أن البلدين يعانيان من انقسامات مجتمعية وحروب أهلية وصراعات طائفية، كما أن الدستور في كلا البلدين يقسم السلطة بين مختلف المجموعات الطائفية والعرقية، ومن هنا برزت أهمية منظمات المجتمع المدني في كل من لبنان والعراق، وأهمية دورها كشكل من أشكال الديمقراطية التي تتيح لأفرادها وطواقمها المشاركة في الحكم والقرار بطرق مباشرة وغير مباشرة.

تمتلك منظمات المجتمع المدني من الإمكانيات ما يجعلها قادرة على تحقيق درجات عالية من التحول الديمقراطي، حيث إن هذه المنظمات قادرة على تجميع مصالح المواطنين في تشكيلات منظمة ومؤطرة رسمياً، وقادرة على فرز قيادات جديدة تمثل هذه المنظمات، وتحدث باسمها وتستعرض مطالبها وبرامجها بشكل حضاري وديمقراطي، لتصل هذه القيادات الجديدة لتكون شريكة للبنى الفوقية السياسية في القرار.

كما تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا حاسمًا في حل الصراعات، وفض النزاعات، بل يصل فيها الأمر للعب دور استباقي لتفادي وقوع خلافات وصراعات محلية، كما تتميز هذه المنظمات بقدرتها على زيادة امكانيات الناس وزيادة ثروتهم وتوفير أجواء من الراحة والسلام لهم وتحسين كافة ظروفهم، وتهتم منظمات المجتمع المدني بإشاعة مفاهيم السلم العام، والديمقراطية، والمساءلة والمحاسبة والشفافية.

تكمن مشكلة الدراسة في أن منظمات المجتمع المدني في كل من لبنان والعراق لم تلعب دورًا أساسيًا وواضحًا في تدعيم التحول الديمقراطي وتداول السلطة، وذلك على خلاف ما قدمته التجارب التاريخية العالمية من أدوار بارزة وطليلية لمنظمات المجتمع المدني في ارساء قواعد الديمقراطية، بل بعكس ذلك، نجد أن تلك المنظمات تأثرت تأثيرًا سلبيًا بالعديد من القضايا والإشكاليات التي تضرب الساحة اللبنانية والعراقية، وبدل من أن تأخذ على عاتقها عملية التغيير للأفضل، تغير دورها ومارست في زوايا متعددة أدورًا سلبية.

أمام هذه المشكلة تسعى هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في كل من لبنان والعراق وعلى أهميتها في التحول الديمقراطي ومحاربة الطائفية، وبيان الأسباب التي أعاققت هذه المنظمات من لعب الدور المتأمل منها.

فرضية الدراسة

تتبنى الدراسة فرضيتان أساسيتان: الفرضية الأولى مفادها أن الجماهير المشاركة في الموجة الثانية من ثورات الربيع العربي في كل من لبنان والعراق استطاعوا في بداية اندلاع الثورة تجاوز القيود الطائفية وخرجوا عن توصيات زعماء وممثلي الطوائف الدينية وأظهروا هويتهم الوطنية، إلا أن النخب الحاكمة في كلا البلدين استطاعت استغلال وتأجيج الطائفية للحفاظ على فرصها في البقاء في الحكم من خلال الاستناد على نموذج الديمقراطية التوافقية الذي لا يوفر حلولاً سياسية للخروج من الأزمات بل أنه يوفر قرارات توافقية مؤقتة بين ممثلين الطوائف.

الفرضة الثانية مفادها أن منظمات المجتمع المدني في كل من لبنان والعراق لم تقم بالدور المأمول منها في عملية التحول الديمقراطي، ولم يتم استثمار جهود فاعلي منظمات المجتمع المدني في الثورات الشعبية، وذلك بسبب سياسة الاحتواء التي اتبعها زعماء وممثلي الطوائف الدينية والأحزاب والتنظيمات السياسية التي يحكمها مراجع طائفية، لمنظمات المجتمع المدني، بل جعلت منه أداة لزيادة الصراع الطائفي.

أسئلة الدراسة

تنتطق الدراسة من السؤال المحوري التالي: ما هي العوامل والمتغيرات التي حدثت من قيام منظمات المجتمع المدني في لبنان والعراق من القيام بدورها المأمول في عملية التحول الديمقراطي، خاصة في ظل اندلاع الموجة الثانية من موجات ثورات الربيع العربي؟

وينبثق عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

ما هو المجتمع المدني، وما هي أبرز وظائفه؟

ما هو مفهوم الطائفية، ونظام المحاصصة الطائفية؟ وكيف ساهمت الطائفية في تقاسم السلطة في لبنان والعراق؟

ما هي أسباب وتداعيات التحول الديمقراطي، وما هي أبرز المعوقات والصعوبات التي تواجه التحول الديمقراطي؟

ما هو مستقبل منظمات المجتمع المدني في كل من لبنان والعراق؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

تسليط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في لبنان والعراق.

تحديد مفهوم التحول الديمقراطي، ومعرفة أسبابه وتداعياته، واستعراض أساليبه وأنماطه، وتحديد التحديات التي تواجهه.

قياس مدي فاعلية نظام المحاصصة الطائفية، وتوضيح دور النخب السياسية الحاكمة وقادة وممثلي الطوائف الدينية في تعزيزه.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على مفهومين مهمين في العالم عامة وفي الحالة اللبنانية والعراقية بشكل خاص، وهما منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي. فمن المفترض أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً بارزاً في إدارة الحياة وتنظيم الناس والارتقاء بواقعهم، وهي شكل مهم من أشكال الديمقراطية ووجودها مهم بالنسبة للدول والشعوب، وعلى الرغم مما عانتها هذه المنظمات في الحالتين اللبنانية والعراقية من ظروف استثنائية صعبة، لا أن خدماتها التي قدمت لا يستهان بها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

أما التحول الديمقراطي فله أهمية كبيرة في استقرار الدول وتحقيق التنمية المستدامة، وهو طموح كافة شعوب العالم، ويعتبر من أبرز الأهداف التي نادى بها المتظاهرون في ثورات الربيع العربي بشكل عام، وفي الحالة اللبنانية والعراقية تحديداً.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج دراسة الحالة، وهو نوع من البحث المتعمق في حالة دراسية واحدة أو أكثر، سواء كانت هذه الوحدة فرداً أو أسرة أو قبيلة أو قرية أو نظاماً أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعاً محلياً أو حتى مجتمعاً عاماً. يهدف هذا المنهج إلى استقصاء البيانات والمعلومات المفصلة عن الوضع القائم للوحدة وتاريخها وخبراتها الماضية وعلاقتها مع البيئة، ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الحالة أو الوحدة، بحيث تستخدم أدوات قياس موضوعية لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن تجنب الوقوع في الأحكام الذاتية. (واخرون، ٢٠٠٨)

تذهب دراسة الحالة إلى ما هو أبعد من الملاحظة العابرة أو الوصف السطحي فهي أحد مناهج البحث العلمي القائمة على التحقق والفحص الدقيق والمكثف لخلفية المشكلة ونصها الحالي وتفاعلاتها البيئية، ضمن إطار

فردى أو تنظيمى أو جماعى أو مجتمعى محدد. فهى كمنهج تقوم على أساس اختبار وحدة إدارية أو اجتماعية واحدة كمدرسة أو مكتبة واحدة أو قسما واحدا من أقسامها أو فردا واحدا أو جماعة واحدة من الأشخاص، وجمع المعلومات التفصيلية عن كل جوانب أنشطة هذه الوحدة وصفاتها. (البار، ٢٠٠٨)

الدراسات السابقة

دراسة عزمى بشارة، بعنوان "المجتمع المدني دراسة نقدية، مع اشارة للمجتمع المدني العربي"، (بشارة، ١٩٩٨)، والتي سعى من خلالها الكاتب إلى تحويل مقولة المجتمع المدني الساكنة والتي تثير الرضى والاسترخاء عند بعضهم، والنقمة والسخط عند بعضهم الاخر إلى مقولة تاريخية متحركة، تظهر الطاقة الكامنة فيها من خلال بحث طريق تطورها التاريخي.

يبحث الكاتب في فكرة المجتمع المدني، والشروط التاريخية لظهور هذه الفكرة خصوصا انفصال المجتمع المدني عن الدولة، وكذلك مفاهيم الأمة والقومية والمواطنة والديمقراطية، وتناولت دراسته التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني كعملية تأريخ للتطور السياسي العربي الحديث. كما سردت هذه الدراسة تاريخ ظهور فكرة المجتمع المدني في الوطن العربي والتي تزامنت مع أحداث بارزة عصفت بالمنطقة العربية، مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، ودخول القوات العراقية إلى الكويت، وتوقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، جعلت من الكثير من السياسيين المثقفين ينسحبون من عملهم السياسي وينحازوا لمثل هذه المنظمات.

وقارنت الدراسة بين مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي وفي العالم الغربي، وارتكزت على فرضية مفادها أن الوطن العربي ما زال يعطي زمام المبادرة للإصلاح من أعلى، فبقيت السلطة واجهزتها ومؤسساتها هي المصدر الاساسي للديمقراطية، في حين يبقى في السياق العربي كيان اجتماعي سياسي يؤطره مفهوم المجتمع المدني المعاصر، ويحوّله إلى جزء من عملية الديمقراطية التاريخية.

من الجدير ذكره أن د. بشارة وفي دراسته هذه التي فرق فيها بين الأمة والقومية، أظهر خشيته من تحول الصراع بين ضد النظم السياسية في المشرق العربي إلى صراع على الهويات وهذا الأمر من شأنه أن "المشترك القومي" ويمنع من تشكل أمة مواطنة.

دراسة جون إهرنبرغ، بعنوان "المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة"، (أهرنبرغ، ٢٠٠٨)، والتي تناقش التطور التاريخي والسياسي والنظري للطريقة التي صيغت بها نظريات المجتمع المدني خلال الفين وخمسئة عام من مسيرة الفكر السياسي الغربي. واستندت الدراسة على المنهجين التاريخي والمقارن لبرهنة أن المجتمع المدني جعل من قيام الحضارة أمرا ممكنا، لأن الناس عاشوا في تجمعات محكومة بالقانون ومحمية من سلطة الدولة القسرية.

تناولت الدراسة أيضا أصول المجتمع المدني التي يمكن العثور عليها في الموروث الكلاسيكي الذي فهم المجتمع بوصفه جماعة منظمة سياسيا، وقارن فيه بين نظرة كل من أفلاطون وأرسطو للمجتمع المدني، وتطرق إلى تطور المجتمع المدني في حقبة الرأسماليين، ومن ثم الماركسيين، وصولا إلى مفهوم المجتمع المدني في العصر الحديث. كما عقت هذه الدراسة على الانتقال التدريجي للمجتمع المدني في ظل أشكال متعددة من الحكم.

دراسة طارق زياد أبو هزيم، بعنوان: "المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية والديمقراطية: مقارنة سياسية" (هزيم، ٢٠١٦)، التي بين فيها مفهومي المجتمع المدني والدولة المدنية، من حيث: الوصف والهدف والسيرورة التاريخية، وطبيعة المجتمع المدني، وكذلك تطابق مقومات الدولة المدنية مع الديمقراطية. ويرى الكاتب أن الحديث عن المجتمع المدني والدولة المدنية الديمقراطية يكتسب، بما يتضمن من دراسات ونقاشات وطروحات، أهمية قصوى في البلدان العربية، بالإضافة لسعيها إلى توضيح دور المجتمع المدني في بناء الدولة المدنية الديمقراطية.

وقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم لتبيان العلاقة بين فعالية المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، وبعد جمع البيانات حول قضايا الدراسة وتحليلها وربطها وتفسيرها، فقد وضحت الدراسة الصلة بين المجتمع المدني والدولة المدنية والديمقراطية، كون هذه الثلاث تمثل أهم قنوات المشاركة الشعبية، إضافة إلى أن فعالية المجتمع المدني تزيد من فرص المشاركة السياسية، وتدعم قيم الديمقراطية، وترسخ قيم المواطنة، وسيادة القانون، وهي المكونات الرئيسة للدولة المدنية. كما بينت النتائج وجود علاقة إيجابية وثيقة وقوية ومهمة بين

مقومات نشأة المجتمع المدني الفاعل، وبين قيام الدولة المدنية الديمقراطية، وإن المجتمع المدني بمؤسساته وتنظيماته وقدرته على التنسيق والتنظيم الاجتماعي، يزيد من حضور الدولة وقوتها، وقوة سلطات مؤسساتها الفاعلة، ويحد من تغول سلطاتها نحو الأفراد، لتصبح دولة مدنية ديمقراطية، وإن الإرادة الذاتية والجماعية، وتهيئة الجماهير وتوعيتهم بأهمية التحديث والتنمية والتطوير من جهة، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى، يؤدي حتماً إلى ترقية الدولة إلى دولة مدنية ديمقراطية. ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة السير نحو التحرر من المفهوم الكلاسيكي الحديث للدولة كمركز أحادي، ووحيد التنظيم، والتنسيق الاجتماعي لصالح منظمات المجتمع المدني.

لم تنطرق هذه الدراسة إلى تبيان اختلاف طريقة النظر إلى المجتمع المدني من مجتمع إلى آخر ومن أصحاب فكر لأصحاب فكر مختلف عنهم، إذ عدت أن تعريف المجتمع المدني من قبل الاشتراكي، هو نفس تعريف الليبرالي له، وأن تعريف الإسلاميين لهذا المفهوم يتناغم مع تعريف سواهم، وهذا ما ستبينه دراستنا في فصولها القادمة.

دراسة ثامر كامل محمد، بعنوان "المجتمع المدني والتنمية السياسية، دراسة في الإصلاح والتحديث في العالم العربي"، (محمد، ٢٠١٢)، التي قارب فيها الكاتب بين موضوع الإصلاح والتحديث من خلال البحث في العلاقة بين تنمية المجتمع المدني والتنمية السياسية، محاولاً الإجابة عن عدد من الأسئلة مثل، ما المعطيات التي تجعلنا نشدد على أهمية مقولة المجتمع المدني في الواقع العربي المعاصر، وتأثيرها في عملية الإصلاح في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية؟ وما مشتملات مضمون التنمية السياسية، والمدخلات التي تعتمدها؟ وما مدى انعكاسها على أداء الأنظمة السياسية العربية وتدعيم قدراتها أو توظيفها؟

ونظراً لكون المجتمع المدني في الدول العربية لا يمثل كياناً متجانساً، ويشتمل على مكونات متباينة في درجة فعاليتها، سواء داخل كل بلد عربي أو على المستوى العربي القومي، فقد ارتكز موضوع الدراسة على ظاهرة دينامية، تبنى فيها الكاتب منهجاً علمياً مركباً ومتعدد الزوايا، وهو المنهج الوصفي التحليلي النظامي، لامتلاك نظرة كلية حول ماهية المجتمع المدني في العالم العربي. وعند بحث المشاهد المحتملة بشأن مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني دعت الحاجة إلى اعتماد المنهج أو الأسلوب الاستهدافي، بكونه لا يكتفي بالتوقف

عند حدود ما هو كائن، بل ينفذ إلى ما ينبغي أن يكون، عن طريق تقويم الواقع وتحليل الفرضيات والديناميات المتاحة، وصولاً إلى تحديد النتائج المحتملة والتوقعات المستقبلية.

ومن خلال ما سبق يتبين أنّ الباحث قد أحسن في توصيف دور المجتمع المدني في التنمية السياسية، وسبل تطبيق ذلك في العالم العربي، وركز على هذا الجانب من الموضوع، بينما تتناول الدراسة الحالية التعريف بالمجتمع المدني والسلم الأهلي وبيان دور منظماته في تعزيز السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني وأبرز الصعوبات والمعوقات التي تواجهها.

دراسة عزمي بشارة، بعنوان "الطائفة، الطائفية، الطوائف المتخيلة"، (بشارة، ٢٠١٩)، والتي تعد من أهم المراجع التي تعرف مصطلحات الطائفة، الطائفة الدينية، والطائفية السياسية، والطائفية الاجتماعية، حيث لكلّ منها نصيبه من التحليل والتعريف، وتميز الدراسة بوضوح بين الطائفة والطائفية، وإنّ كانا مفهومين معقّدان، إلاّ أنّهما مُتداولان بكثرة في الخطاب العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية في المنطقة العربية وخارجها. وتقدم لنا الدراسة مفهوماً جديداً يُصادف القارئ عند الاطلاع عليها وهو "الطوائف المتخيلة" والذي أنتجته دراسة معمّقة ومتأنية لظاهرة الطائفية في السياق العربي، إنّ ذلك مفهوم تمّ تطويره ونحتّه ليكون صالحاً لتقديم توصيفات نظريّة لهذه الظاهرة، مع إمكانية سحبه على نماذج حتّى من خارج المنطقة.

تبحث في ظهور الطائفية السياسية في المحيط العربي، وتناقش تغيرات مصطلح الطائفية تاريخياً ودلالاته، مستعرضاً عملية "التطيف" وبداية الصراع السني الشيعي، وتميز بين الانتماء إلى الجماعة أو الطائفة في التاريخ وما يعنيه من تشاركية حقيقية وبين الانتماء لها اليوم بما هو انتماء معنوي لجماعة غير حقيقية بل متخيلة، وكيف تمّ توظيف تلك الرابطة المتخيلة في العصر الراهن لأهداف ومصالح سياسية.

هذه الكتاب يأخذنا إلى نقطة متقدمة من التحليل والتفسير فعلى عكس التصوّرات القائمة عند دراسة الطائفة والطائفية عربياً؛ يُشدد الكاتب على أنّ الطائفية المعاصرة هي من تُنتج الطوائف وليس العكس؛ وأنّ الطوائف حين يتم إعادة إنتاجها فإنّ تخريجها يكون في صورة طائفة متخيلة. يشرح الكتاب الآلية الحديثة لتعزيز الطائفية السياسية عبر ترسيخ ثقافة المظلومية، فجميع الطوائف في المجتمعات الطائفية مظلومة ولديها طريق خاص لهذه المظلومية محملاً بذاكرة عن شهداء ومجازر ارتكبت بحق نساء وأطفال وانتهاك أعراض يكون الجميع

مظلوما في البلدان الطائفية، فالطائفة بالأصل جماعة محلية أهلية، ولكن الطائفية داخل الدولة الوطنية الحديثة تعني جماعة كبيرة من السكان لا يلتقيها الانسان في حياته اليومية ولا يتواصل معها بوصفها جماعة مباشرة، بل يتخيلها كأنها جماعة كهذه بالانتماء بواسطة الطقوس والشعائر والاعياد الدينية المتزامنة.

دراسة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات "الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة"، (مختار، ٢٠١٥)، والتي جاءت نتاج ندوة دولية بحث فيها المشاركون ما شهدته المنطقة العربية في العقدين الماضيين من تنامي مطالب الحرية والديمقراطية، واشتداد الضغط للحدّ من النزعات التسلطية للأنظمة الحاكمة، ولتوسيع نطاق المشاركة السياسية، ولو بأشكال محدودة.

ركزت الدراسة على قضية الانتقال الديمقراطي في دول الربيع العربي، والتي تركز حسب القارئ على الهندسة الانتخابية للمراحل الانتقالية، حيث أن لكل انتقال هندسته الانتخابية وداخل الانتقال نفسه يمكن المرور من هندسة انتخابية إلى أخرى بناء على متغيرات تتصل باختلاف نوعية الاستحقاق الانتخابي، وتغير الفاعلين السياسيين، والتحويلات الطارئة على الحقل السياسي. اهتمت الدراسة بموضوع المؤسسات النسوية وبمشاركة المرأة في الحراك السياسي، وأبرزت أن وضعيتها لا تزال تنسم بالتمييز على مستوى الحقوق والتفاوت في درجة انخراطها السياسي، وأن مشاركتها السياسية تظل دون المأمول، على الرغم من الدور الذي اضطلعت به. ويستمر التعامل معها على نحو نفعي بوصفها ناخبة أو موضوعاً للمزايدات السياسية لا باعتبارها فاعلاً سياسياً.

أولاً، المجتمع المدني

حظي مفهوم المجتمع المدني وبالنظر لتأثيراته العملية المعاصرة باهتمام إنساني متزايد وعلى مختلف الأصعدة لاسيما الفكرية منها، حيث سجل المفهوم حضوره المتميز على مستوى الدراسات والأبحاث الأكاديمية وساحات النقاش المتعددة الجوانب فلسفياً وسياسياً وقانونياً واجتماعياً، والتي انصبحت من خلال الجهود على محاولة ضبط وتحديد مضامين هذا المفهوم ومقوماته الأساسية كجمال أو قطاع منفصل ومستقل عن باقي القطاعات الأخرى في المجتمع سواء الحكومية منها أو الخاصة.

وهناك من يرى أن المجتمع المدني "يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة، وأن هذه التنظيمات على مختلف مستوياته تمثل وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة. مما يعني أن المجتمع المدني هو مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. فهناك هامش يضيق ويتسع حسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتحالفاته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائماً هوامش من الحصانة الفردية والجماعية، ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، وهذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً" (وناس، ٢٠٢١).

والمجتمع المدني بهذا المعنى "يتشكل من مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين المجتمع والدولة، أي بين مؤسسات القربية ومؤسسات الدولة هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف". (Rowe، ١٩٨١)

وحسب المفكر الفلسطيني عزمي بشارة فإن "مفهوم المجتمع المدني يتغير مع تغير الموقف الإيديولوجي للمتكلم، حيث المفهوم الاشتراكي للمصطلح يختلف عن الفهم الليبرالي، وحتى مؤخراً عن الفهم الإسلامي أيضاً، كما يأخذ في العالم الثالث أشكالاً في خيال النخب تختلف عنه في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، رغم

أن تغيير المفهوم إلى هذه الدرجة بين مرحلة زمنية وأخرى ومن مكان لآخر قد يفقده قيمته التحليلية" (عروسي، ٢٠٠٨)

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم المجتمع المدني يتضح مدى اختلاف الدارسين في تعريفهم للمجتمع المدني، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى النقاط التالية:

فكرة المجتمع المدني فكرة نشأت في وسط غربي وازدهرت في ظل الحضارة الغربية، وبالتالي فهي تجد بعض التعارض نوعا ما مع مقومات الحضارة العربية والثقافة الإسلامية لكونها فكرة دخيلة بالرغم من أن مقومات المجتمع المدني موجودة في الإسلام سلفا.

اختلاف وجهات نظر الدارسين حول تعريف المجتمع المدني يعود إلى اختلاف الأيدولوجيات والثقافات التي ينتمون إليها.

اختلاف الزوايا التي ينظر منها كل دارس لفكرة المجتمع المدني لها دور بالغ في بروز الاختلاف حول الوصول إلى تعريف موحد للمجتمع المدني.

إن اختلاف هذه التعريفات كان نتاجا لاختلاف وتطور دور منظمات ومؤسسات المجتمع المدني عبر الزمن، إذ أن الملاحظ أن هذه المنظمات قد تطور دورها في خدمة الفرد والمجتمع عبر مرور الزمن بشكل لافت كما ازداد انتشارها وتنوعها.

ثانيا، التحول الديمقراطي

يمكن تعريف التحول الديمقراطي أو "الدمقرطة" على أنها عملية تفاهم بين نخب سياسية أو اجتماعية، تدرك أن لا حل للصراع والاستبداد إلا من خلال وسائل سلمية يتم من خلالها الانتقال من حكم الفرد المستبد أو الحزب المتحكم أو النخبة المسيطرة إلى حكم الشعب، حيث الأغلبية تشارك بالحكم عبر الوسائل الديمقراطية مثل الانتخابات الحرة النزاهة، والاستفتاءات، وتطبيق المساواة السياسية، وتعزيز مبدأ سيادة الأمة، وتمكين مبدأ فصل السلطات، وما شابه ذلك.

تشير الكثير من الأدبيات على أن التحول الديمقراطي هي عملية الانتقال من نظام سلطوي غير ديمقراطي، إلى نظام ديمقراطي، وتتمثل في عملية الإطاحة بالنظام القديم القائم على الهيمنة والاستبداد، وبناء مؤسسات بديلة تشكل قاعدة لترسيخ نظام ديمقراطي في الدولة.

وتمر مرحلة التحول الديمقراطي بمراحل ثلاث هي: (حمود، ٢٠٢٠)

مرحلة انهيار النظام المستبد: هذه المرحلة تشهد صراعا بين النخب المتمسكة والمستفيدة من النظام السلطوي وتلك النخب المعتدلة التي ترغب بإجراء إصلاحات في النظام وفي بنية الدولة.

مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية: وهي المرحلة التي ستحدد مصير عملية الانتقال الى الديمقراطية بأسرها، حيث تزيد إمكانية الارتداد والعودة إلى شكل أكثر تسلطاً من النظام السابق، وفي هذه المرحلة نجد تنازلات من القيادة الحاكمة وتزايداً في المطالب الإصلاحية، والتحول إلى الليبرالية والتوسيع من حريات الأفراد، إيذاناً بالانتقال من النظام السلطوي، إلى النظام الديمقراطي.

مرحلة الرسوخ الديمقراطي: في هذه المرحلة يتم التخلص نهائياً من مؤسسات النظام الاستبدادي القديم، وتظهر على الساحة مؤسسات جديدة مبنية على أسس ديمقراطية، وتظهر فيها حالة من التوافق بين النخب السياسية.

يعاني الوطن العربي من العديد من المعوقات التي تمنع وتتصدى لعملية التحول الديمقراطي، ومن أبرز هذه العقبات:

الموانع الثقافية للديمقراطية: يعاني المجتمع العربي من مجموعة من الولاءات والانتماءات التي تجعل في بعض المناطق من الديمقراطية أمر ثانوي، فالمجتمع العربي في أكثر من الأحيان يعطي أولوية للولاءات الدينية والجهوية والعائلة على حساب الانتماء للثقافة السياسية.

الموانع المرتبطة بالموقع: فالمنطقة العربية التي تقع الكثير من دولها في منطقة مليئة بالبتترول والموارد الطبيعية، هذه المقدرات الاقتصادية كانت سببا من أسباب تسلط النخب الحاكمة، ونشأت العديد من الدول الريعية التي تحكم نخبها من خلال النفوذ الاقتصادي.

التدخلات الأجنبية: عززت المساعدات الأجنبية الغربية ورسخت لاستقرار واستمرار الكثير من الأنظمة السلطوية في المنطقة العربية، بالرغم من أن الدول المتقدمة لا تدعم بشكل علني لممارسات الأنظمة القمعية، إلا أن كسب ولاء هذه الأنظمة يحتل مكانة كبيرة لدى هذه الدول، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأن حماية أمن إسرائيل القومي تعد من أهم أولوياتها في المنطقة. (حمود، ٢٠٢٠)

ثالثاً: دور منظمات المجتمع المدني في "ثورة تشرين" في العراق

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ظهرت العديد من الدعوات إلى تمكين المجتمع المدني، وتأسس عدد كبير من منظمات المجتمع المدني العراقية إما على أيدي الإدارات الأمريكية المتنفذة أو على أيدي مجموعات من النخب من الناشطين العراقيين، حيث تشير بعض الإحصاءات إلى أنه تم تسجيل من ٨٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ مؤسسة مجتمع مدني منذ الاحتلال الأمريكي.

رفعت غالبية منظمات المجتمع المدني في العراق شعارات معززة للديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وبدأ الفاعلون فيها بغرس وترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية التي تدعم استخدام الأساليب السلمية للتعبير عن الرأي وعن مطالب الشعوب. كما أسهمت منظمات المجتمع المدني في دعم العملية السياسية في العراق من خلال الإسهام في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية عبر غرس قيم المبادئ في نفوس الأفراد وتشجيع التفاعل الإيجابي بين الطبقات المختلفة من المجتمع العراقي. سعت هذه المنظمات إلى تعزيز مفهوم المواطنة الفعالة والمسؤولية، حيث دعت إلى مشاركة واسعة النطاق في القرارات الوطنية وفهم أعماق الحقوق والواجبات المدنية.

توجّهت منظمات المجتمع المدني في العراق نحو توفير المساحة والبيئة الملائمة للحوار والتفاهم بين مكونات المجتمع المختلفة. كما نظّمت فعاليات ثقافية وفنية تهدف إلى تعزيز التلاحم والتواصل بين أفراد المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، قامت هذه المنظمات بدعم الشباب والنساء في المجتمع، حيث أطلقت حملات توعية وتدريب لتعزيز دور المرأة والشباب في الحياة السياسية والاجتماعية. كما نظّمت ورش عمل حول قضايا الشباب والتعليم والتوظيف، سعياً إلى تحسين فرصهم وتمكينهم.

من جهة أخرى، أسهمت منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، من خلال مراقبة العملية السياسية وتسييل الضوء على التجاوزات وعدم المساواة. وفي إطار الحقوق الإنسانية، قدّمت هذه المنظمات الدعم للضحايا وشجّعت على تحقيق العدالة.

بشكل عام، كان لدور المجتمع المدني في العراق أثر كبير في تعزيز قيم الديمقراطية والتسامح، وبناء جسور التواصل والتفاهم بين مختلف فئات المجتمع، مما ساهم في دعم عملية التحول الديمقراطي وتعزيز استقرار الوضع السياسي والاجتماعي في البلاد.

رابعاً: دور منظمات المجتمع المدني في "ثورة ١٧ تشرين" في لبنان

بعد انطلاق ثورة ١٧ تشرين في لبنان، نشطت منظمات المجتمع المدني بشكل فعّال لتلبية تطلعات المتظاهرين والمنظّمات وتعزيز قضايا حقوق الانسان والديمقراطية، حيث أسهمت هذه المنظمات في تشكيل الحركة الاحتجاجية وتوجيهها نحو أهداف تعزيز المشاركة المدنية وتحقيق التغيير السياسي.

تبنت منظمات المجتمع المدني في لبنان دعوات لتحقيق الإصلاحات السياسية ومكافحة الفساد، وكذلك تحقيق المساواة وتحسين ظروف العيش الاقتصادية، وعملت على توجيه الحراك نحو إيجاد حلول جذرية للتحديات التي يواجهها المجتمع اللبناني.

قدّمت منظمات المجتمع المدني دعماً للمتظاهرين من خلال تنظيم الفعاليات والمظاهرات، وتوفير المساحة للتعبير عن الرأي والمطالب الشعبية، من خلال برامجها التوعوية وورش العمل، وقدم الفاعلون فيها معلومات وأدوات لتمكين المجتمع من المشاركة في صناعة القرار ومتابعة تنفيذ الإصلاحات، كما ركّزت على دعم دور المرأة والشباب في هذه الحركة التحريرية. (زيادة، ٢٠٢٢)

بشكل عام، قامت منظمات المجتمع المدني في لبنان بدور فعّال في دعم الحركة الاحتجاجية، وأسهمت في تشكيل رؤية واضحة للمستقبل، وقدّمت الدعم والمؤازرة لضحايا الأحداث المتكررة في لبنان، وسعت لفضح الانتهاكات والظلم، مع التأكيد على أهمية تحقيق العدالة ومحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات.

خامساً: مستقبل المجتمع المدني في العراق

حركة المجتمع المدني في العراق تُعدُّ حركةً فتيّةً وتحتاج إلى جهودٍ مكثفةٍ من مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع، لتأسيس مجتمع مدني ناضج يمكنه تحمل التحديات المختلفة التي تواجهه، تصطدم مؤسسات المجتمع المدني بعدة معوقات أساسية، أبرزها (السعدي، ٢٠٢١):

١. غياب الفهم الحقيقي لطبيعة العمل المدني: تعتبر مأسسة منظمات مجتمع مدني حرة في العراق هي حركة فتيّة نشطت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، ويُعدُّ العمل غير الحكومي ظاهرةً جديدةً وغير واضحة، ويتشهد حالة خلط بين دور المؤسسات الاغاثية والمؤسسات الحقوقية. هذا الالتباس يعيق فهم الأهداف الحقيقية للمؤسسات المدنية.

٢. المعوقات القانونية: تفتقر التشريعات الحالية إلى تناسب مع دور المنظمات المدنية المتوقع. حيث أن القوانين لا تحمي المنظمات من التدخل الحكومي أو الضغوط الخارجية، ولا تمنحها دوراً فعالاً في التدخل في قضايا حقوق الإنسان.

٣. المعوقات الفنية والإدارية: يعاني المجتمع المدني من نقص في الكوادر المتخصصة والمدربة على العمل المدني، كما تعاني منظماته من إدارة غير فعّالة تحتاج إلى تحسين لتمكين المؤسسات من تحقيق أهدافها بفعالية.

٤. المعوق المالي: يمثل التمويل عائقاً كبيراً أمام المؤسسات المدنية، حيث تعتمد على تمويل محدود وتجد صعوبة في جذب موارد مالية كافية لدعم أنشطتها وتحقيق أهدافها.

٥. التباين بين الدعوات والواقع: يواجه المجتمع المدني تحدياً في التوازن بين الدعوات الإصلاحية والواقع العملي، فبينما تدعو المنظمات إلى احترام حقوق الإنسان، يعكس الواقع العديد من التناقضات والانتهاكات، مما يقلل من فاعلية جهودها.

تعد هذه المعوقات تحدياً كبيراً أمام تطور المجتمع المدني في العراق، وتتطلب جهوداً متكاملة من جميع الأطراف لتجاوزها وتمكين المجتمع المدني من القيام بدوره بفعالية أكبر في خدمة المجتمع.

سادسا، مستقبل المجتمع المدني في لبنان

منذ فترة طويلة تلعب منظمات المجتمع المدني في لبنان دورًا هامًا في المجتمع، حيث شهدت هذه المنظمات نشاطًا ملموسًا وتأثيرًا إيجابيًا على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما ذكرنا سابقًا. فهي ليست منظمات حديثة النشأة، بل تمتلك جذورًا عميقة وتاريخًا طويلًا في المشهد اللبناني.

على الرغم من ذلك إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي قد تواجه مستقبل المجتمع المدني في لبنان، ومن أبرزها (بركات، ٢٠٢٣):

١. الاستقرار المالي ونقص التمويل: تواجه منظمات المجتمع المدني في لبنان تحديات مالية كبيرة، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تعصف بالبلاد، حيث يتزايد الطلب على الخدمات والبرامج بينما تتضاءل مصادر التمويل.
٢. التحديات المصرفية: يواجه المجتمع المدني صعوبات في الوصول إلى الأموال في المصارف بسبب الأزمة المصرفية المستمرة، مما يعرض استمرارية العمليات وتنفيذ المشاريع للخطر.
٣. هجرة الأدمغة والاستقالات: يعاني المجتمع بشكل عام المدني خاصة من مشكلة هجرة الأدمغة واستقالة الموظفين والفاعلين المؤهلين، مما يؤثر سلبيًا على القدرة على تنفيذ البرامج والمشاريع.
٤. تحديات التنسيق مع المؤسسات الرسمية: في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية المستمرة، يصعب التنسيق مع المؤسسات الرسمية مما يعرقل تنفيذ البرامج والمشاريع بفعالية.
٥. التضليل والمعلومات المغلوطة: في ظل حالات الانقسام الطائفي والحزبي الكبيرة في لبنان، يتعرض المجتمع المدني لحمات التضليل ونشر المعلومات المغلوطة، مما يعرقل جهوده في تحقيق أهدافه.

بالنظر إلى هذه التحديات، يجب على منظمات المجتمع المدني في لبنان تبني استراتيجيات مبتكرة ومستدامة للتعامل معها، والتركيز على بناء الشراكات وتعزيز الشفافية وتعزيز التواصل مع الجمهور لتحقيق تأثير أكبر وتحقيق التغيير المجتمعي المطلوب.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب العربية:

- إبراهيم، سعد الدين. (١٩٩٥م). تقديم لدراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. القاهرة: مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار أمين للنشر والتوزيع.
- ابن محرز، ليندة لطاد. (٢٠١٦م). إشكالية مفهوم المجتمع المدني قراءة سوسيو تاريخية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط١.
- أحمد، حسين حسن. (٢٠٠٠م). الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ط١.
- اهرنبرغ، جون. (٢٠٠٨م). المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١.
- بشارة، عزمي. (١٩٩٨م). المجتمع المدني: دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١.
- بن داود، إبراهيم. (٢٠١٥م). المجتمع المدني بين الفاعلية والتغيب. القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط١.
- بوودن، عبد العزيز. (٢٠١٥م). بعض مفاهيم المجتمع المدني وآليات تفعيله. في المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر، إشراف فضيل دليو، قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث و الترجمة.
- اليومي، غانم إبراهيم. (٢٠٠٦م). تحديات المجتمع المدني العربي. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مركز الجزيرة للدراسات السياسية والإستراتيجية، الدوحة قطر.
- الجابري، محمد عابد. (٢٠٠٠م). " إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، في: مجموعة من المؤلفين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١.

الجنحاني، الحبيب. (٢٠٠٦م). **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. الدار البيضاء: منشورات الزمن.

حسيب، خير الدين. (١٩٩٢م). **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**. بيروت: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

حميد، خميس دهام. (٢٠٠٩م). **دور العشائر العراقية في المصالحة الوطنية**. بحث في كتاب (مجموعة مؤلفين) **المصالحة الوطنية في العراق: الواقع والأفاق**، بغداد: لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية في العراق وجمعية الأمل العراقية.

خضر، لطيفة إبراهيم. (٢٠١٥م). **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ط١.

خليفة، فريال حسن. (٢٠٠٥م). **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**. بيروت: مكتبة مدبولي، ط١.

ساحلي، خالد. (٢٠١٧م). **المجتمع المدني من التأسيس الغربي المأمول الى الواقع المأزوم**. الجزائر: منشورات الوطن اليوم، سطيف.

زيادة، خالد، (٢٠٢٢)، **انتفاضة ١٧ تشرين في لبنان**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر، ط١

الصبيحي، أحمد شكر. (د.ت). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢.

عبد الجبار، فالح. (١٩٩٥م). **الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق**. تقديم: سعد الدين إبراهيم، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

عبد الصادق، علي. (٢٠٠٤م). **مفهوم المجتمع المدني: قراءة أولية**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط١.

غليون، برهان. (١٩٩٦م). **بناء المجتمع المدني: دور العوامل الداخلية والخارجية في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

قطيشات، ياسر. (٢٠٠٣م). **المجتمع المدني والديمقراطي رؤية من صلب النظرية في الواقع العربي**. عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.

الرسائل الجامعية:

بركات، مريم. (٢٠٠٣م). **مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان**. مذكرة تخرج، جامعة: الجزائر.

عبد المجيد، بلغيت. (٢٠١٤م). **المجتمع المدني ودوره في التنمية الاقتصادية**. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، غير منشورة.

المجلات والدوريات:

أبو هزيم، طارق. (٢٠١٦). "المجتمع المدني وبناء الدولة الديمقراطية"، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، جامعة البيت، ٢٣ ع/١.

أبو هيف، عبد الله. (٢٠٠٢م). "الحرية والمجتمع المدني والعولمة"، **الفكر السياسي**، العدد ١٦.

جبار، فاطمة عطا. (٢٠٢٠م). "معوقات تحقيق السلم المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠١٨"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد ٥٩.

الدباغ، زياد سمير. (٢٠٢٠م). "التعايش السلمي في الموصل ما بعد داعش، معوقات وحلول"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، المجلد ٩، العدد ٢٣.

شكر، عبد الغفار. (١٩٩٤م). المجتمع المدني العربي، جريدة البيان، دور العمل الجماهيري في اكتشاف قيادات جيدة، العدد ١٠١٣، الإمارات العربية المتحدة.

المراجع الأجنبية:

Eric Rowe, (1981). *Modern Politics: An Introduction to Behaviour and Institutions*, New York: Humanities Press.

المؤتمرات:

ساحلي مبروك، "دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية. الجزائر: جامعة الجزائر ٣، ٢٠١١م.

طه حميد حسن، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق، بحث مقدم إلى مؤتمر التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، كلية العلوم السياسية والاجتماعية، قسم السياسة في جمجمال، جامعة السليمانية، العراق، ٢٠١١م.

المواقع الإلكترونية:

السعدي، وسام، (٢٠٢١)، مستقبل المجتمع المدني في العراق، دراسة قانونية في اطار حركة المجتمع المدني في العراق، منصة أريد

<https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/>

أمير مالك مليوخ، مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ أنموذجاً، على موقع (<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=128244>) شوهد بتاريخ

١١/فبراير/٢٠٢١م.

بركات، كرستيل، (٢٠٢٣)، منظمات المجتمع المدني في لبنان، التغلب على التحديات وإعادة بناء الثقة، المركز اللبناني للدراسات،

[/https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/4823](https://www.lcps-lebanon.org/articles/details/4823)

حمود، حسناء، (٢٠٢٠)، التحول إلى الديمقراطية، المعوقات وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي في العالم العربي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية: <https://democraticac.de/?p=70094>

عبد الغفار شكر، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية، الجزء الثالث، الحوار المتمدن، اليوم: ١١، ١٠-٤٤٥٢٠٠٤ <http://www.rezgar.com/m,asp?i=4592004>. شوهد بتاريخ: ١٠/يناير/٢٠٢١م.

عبد الغفار شكر، مفهوم المجتمع المدني..نشأة وتطور المجتمع المدني: مكوناته وإطاره التنظيمي، (٢٠١١)، قدس نت: <http://www.qudsnet.com/m/index.php?maa=View&id=303405>، شوهد بتاريخ: ١٨/٩/٢٠١٩م.

عدنان أبو عامر، العمل النقابي والإصلاح السياسي، المشهد، ٢٠١٨: <https://adnanabuamer.com/post/130D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A>، شوهد بتاريخ: ١٥/مارس/٢٠٢١م.

محمد زاهي المغيربي، المجتمع المدني والدولة دلالات المفهوم وإشكاليات العلاقة. شوهد www.mshwi.20.com/cgi-bin/b/762/64/dXN/cmjhbm5lcg==/is/880/?ns-2192 بتاريخ: ١٨/٩/٢٠١٩م.

محمد ماضي، المجتمع المدني وعلاقته بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، (٢٠١١)، دنيا الوطن: <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/224529.html>، شوهد بتاريخ: ١٨/٩/٢٠١٩م.